

2015

## قبول المعلومات الأمنية وردھا في ضوء مناهج المحدثين

Hicham Almaghari

أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية, almagharihi@jINAN.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljINAN>



Part of the [Defense and Security Studies Commons](#), [Information Security Commons](#), and the [Islamic Studies Commons](#)

---

### Recommended Citation

Almaghari, Hicham (2015) "قبول المعلومات الأمنية وردھا في ضوء مناهج المحدثين" *Al Jinan الجنان*: Vol. 7 , Article 3.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljINAN/vol7/iss1/3>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al Jinan الجنان by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarU.edu.jo](mailto:rakan@aarU.edu.jo), [marah@aarU.edu.jo](mailto:marah@aarU.edu.jo), [dr\\_ahmad@aarU.edu.jo](mailto:dr_ahmad@aarU.edu.jo).

د. هشام سليم عبد الله المغاري  
قائم بأعمال عميد أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية  
غزة - فلسطين

## قبول المعلومات الأمنية وردها في ضوء مناهج المحدثين

DOI: 10.33986/0522-000-007-004

### مستخلص البحث

عالج الباحثُ الموضوع في مبحثين: قدّم في الأول تعريف المعلومة الأمنية لغة واصطلاحاً، وأشار إلى مجالات النشاط الاستخباري بشكل عام، ثم عرّف المعلومة الأمنية، وأصل في المبحث الثاني طرق قبول المعلومة الأمنية وردها مستفيداً من مناهج المحدثين. اتّبِع الباحث المنهج الوصفي بغرض التعريف بالأمن والمعلومات، وتتبع منهج المحدثين في قبول وردّ الرواية، كما اتّبِع المنهج التحليلي في مقارنة طرق المحدثين عند قبولهم أو ردّهم للرواية، ومقارنة ذلك مع المعلومة الأمنية للوصول إلى النتائج المرجوة. توصّل الباحث إلى وجود كثير من القواسم المشتركة بين صناعة المعلومة الأمنية ومنهج المحدثين في التعاطي مع الرواية.

خلص الباحث إلى ضرورة الاستفادة من مناهج المحدثين في دراسة قبول المعلومات الأمنية وردها، وتصنيفها من حيث الصحة والضعف بما يتناسب مع حال مصدر المعلومة وطرق صياغتها، وخصّ بذلك أجهزة أمن المقاومة الفلسطينية ودول الربيع العربي، كما أوصى الباحث بإعداد البحوث العلمية ورسائل الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، التي تربط بين المعلومات الأمنية والعلوم الشرعيّة، وتقديم الاقتراحات الضرورية لتحسين الأداء والجودة والعدل في عمل الأجهزة الأمنية في بلادنا العربية والإسلامية.

### مقدمة:

أضافت التكنولوجيا الحديثة طرقاً جديدة لجمع المعلومات، من حيث الكميّة والنوعيّة

والسرعة؛ بسبب ما أنتجته من وسائل وأدوات لم تكن متاحة في عصور سابقة، ومع ذلك بقي الإنسان المحور الرئيس في كافة مجالات صناعة المعلومات، من حيث الصدق والأمانة والأسلوب، وتحويل المعلومات من صورتها التقنية إلى تقارير بلغة مفهومة لكافة المستخدمين.

لم يعد كم المعلومات معياراً كافياً للحكم على قوة الدول، وأصبح من الواجب الاهتمام بكل معايير الجودة من حيث الكم والنوع والصحة والشمول، ولا يكون ذلك إلا بوضع ضوابط وإجراءات مُحكّمة، وبذل جهود كبيرة للتعامل مع المعلومات في كل مراحلها.

يَقِفُ الأمن في مقدّمة المجالات التي تحتاج إلى المعلومات، وعندما نعلم أن المعلومات الأمنية تتعلّق في مُعظمها بأرواح الناس وأعراضهم، أو مصير الجماعات والدول، يهون عندها حجم الجهد الذي يبذل في جمعها وتدقيقها وتحديد مستوى قبولها؛ لتكون القرارات صائبة مبنية على أسس متينة.

المسلمون هم أوّل من أولى صناعة المعلومات اهتماماً خاصاً، من حيث شروط القبول والردّ، وبذلوا في ذلك جهوداً هائلة، وتركوا تراثاً عظيماً، يحتاج إليه المسلمون في هذا العصر أكثر مما احتاجوه في عصور ماضية؛ بسبب ثورة المعلومات، وسهولة انتشار الإشاعة، وتعمّد الخداع والتضليل.

يسعى الباحث للمُساهمة في تأصيل وتطوير مناهج قبول المعلومات الأمنية وردّها، وتدرّجها من حيث الصحة والضعف، مستفيداً مما أنتجه علماء الحديث النبوي من أساليب؛ ليكون ذلك مادة تستفيد منها أجهزة الأمن العربية، وفي مقدّماتها أجهزة المقاومة الفلسطينية ودول الربيع العربي، رغبة في الوصول إلى مستوى أكبر من العدل، والانتقال بالأمن إلى مفهومه الشامل، وتحقيق المصلحة الوطنية العامة، بعيداً عن المؤثرات الحزبية أو الفئوية الضيقة.

### دوافع البحث وأهميته :

دفع الباحث للكتابة في هذا الموضوع أمور هي:

١- كَوْنُ الباحث مواطناً فلسطينياً، فإنّه يشعر بأهمية الأمن وجودة المعلومات في إدارة الصراع؛ كي تكون المقاومة أقدر على فهم طبيعة الاحتلال وأنشطته وأساليبه، ثم مواجهته مواجهة مبنية على فهم عميق، دون أن تفرق في كم المعلومات الكاذبة أو المُضلّة أو عديمة الفائدة.

٢- اهتمام الأجهزة الأمنية العربية بكم المعلومات المرتبطة بأمن النظام الحاكم، دون اعتبار لجودتها ونوعها، منطلقة من عقيدتها الأمنية المبنية على حفظ مصلحة النظام،

دون أي اعتبارات أخرى؛ مما أوقعها في سوء التقدير وشيوع الظلم، فكانت تلك الأجهزة سبباً رئيساً لثورات الربيع العربي.

٢- ترك المحدثون المسلمون تراثاً شاملاً ومفصلاً في فنون جمع الرواية والحكم عليها، وهو ما لم تظفر به أية أمة، لكنّ العرب والمسلمون المعاصرون غفلوا عن ذلك التراث؛ فانعكس ذلك على كثير من مناحي حياتهم وفي مقدّماتها المجال الأمني.

٤- حَسَبَ علم الباحث لا يوجد بحث أو دراسة ربطت بين علوم الحديث والمعلومات الأمنية.

### مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن لأجهزة أمن المقاومة الفلسطينية، وتلك التي ستواصل العمل الأمني في دول الربيع العربي أن تؤصّل وتطوّر أداءها في المعلومات الأمنية، مستفيدة من منهج السلف في قبول وردّ الرواية؟

### منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي كونه يحتاج إلى إطلالة شاملة على علم المعلومات الأمنية، وعلى منهج المحدثين في قبولهم وردّهم للرواية، كما اتبع المنهج التحليلي؛ كونه يُساعد في المقارنة بين صناعة الرواية وصناعة المعلومات الأمنية، والكشف عن أهم ما يتضمنه منهج المُحدثين من نفاثس يمكن أن تُفيد في تأصيل وتحسين أداء الأجهزة الأمنية من حيث قبولها أو ردّها للمعلومات، وما يندرج تحت ذلك من تصنيفات الصحة والضعف.

### هيكل البحث:

يأتي هذا البحث في مبحثين، يقدّم الأول تعريفاً بالمعلومات الأمنية ومجالات النشاط الاستخباري، فيما يربط الثاني بين مناهج المحدثين في قبولهم وردّهم للرواية، وبين ما يشبهها في المعلومات الأمنية؛ للوصول إلى معايير وضوابط تُساهم في تأصيل وتطوير عمل الأجهزة الأمنية.

## المبحث الأول

### المعلومات الأمنية والنشاط الاستخباري

#### معنى المعلومة لغة:

تأتي المعلومة بمعنى استخبار، ووشاية، وعرفها معجم المُنجد بأنها: «كُلُّ ما يَعرفه الإنسان عن قضية أو حدث»، وهي: «الأخبارُ والتحقيقات وكل ما يُؤدِّي إلى كشف الحقائق وإيضاح الأمور» وهي: «عملية توصيل حقائق أو مفاهيم من أجل زيادة المعرفة»<sup>(١)</sup>.

المعاني الاصطلاحية للبيانات والمعلومات والمعرفة:

يخلط الكثيرون بين مُصطلحات: البيانات والمعلومات والمعرفة، ويؤثر هذا الخلط في الفهم والتحليل وصناعة القرار، ومن هنا يرى الباحث أهمية الإشارة للفرق بين المصطلحات الثلاثة:

#### أولاً: البيانات

البيانات هي: «مجموعة من الحقائق التي لم يتمّ معالجتها، أو هي المادة الخام للمعلومات»<sup>(٢)</sup>، وعند التحليل تُجيب كل واحدة منها عن سؤال واحد على الأقل من الأسئلة التي ترد في ذهن محلل المعلومات، وتبقى هذه الإجابات غير ذات فائدة ما لم يتمّ معالجتها وتنظيمها، بالتبويب والتصنيف، وربط بعضها ببعض، كي يحصل الفهم الذي يؤدي إلى تعديل في الحالة المعرفية.

#### ثانياً: المعلومات

عندما يتم تنظيم البيانات، وربط بعضها ببعض، لتؤدي معنى واضحاً، مرتبطاً بشيء محدد، وتُجيب عن سؤال مركزي حول قضية ما؛ ليُصبح من السهل بناء تصوّر أولي عن تلك القضية، يتحول المعنى الذي تمّ تحصيله من مجموع تلك البيانات إلى معلومة<sup>(٣)</sup>، فالبيانات إذن هي الوحدات الأولية للمعلومات، وتمتاز المعلومات عن البيانات بأنها مرتبة ومصنّفة وذات معنى تستوعبه عقولنا<sup>(٤)</sup>. ويرى آخرون: «أنّ المعلومات هي المعنى الذي تحمله الرموز والعلامات»<sup>(٥)</sup>، وعرفتْها موسوعة «Compton» بأنها: «أي شيء يزيل عدم التأكّد من أمر ما»<sup>(٦)</sup>، وجاء في تعريفها

١- محمد فاروق كامل (١٩٩٩): المعلومة الأمنية، ص ١١.

٢- عبد الرحمن شعبان عطيات (٢٠٠٤): أمن الوثائق والمعلومات، ص ١٢٢.

٣- الباحث (٢٠١٠): المعلومات الأمنية، ص ٣٢.

٤- عبد الرحمن شعبان عطيات (٢٠٠٤): أمن الوثائق والمعلومات، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٥- مايكل هيل (١٩٩٩): أثر المعلومات في المجتمع، ص ٢٥.

٦- محمد فاروق كامل (١٩٩٩): المعلومة الأمنية، مرجع سابق، ص ١١.

أيضاً، أنها: «كلّ ما يعدّل أو يغير من البناء المعرفي للإنسان»<sup>(١)</sup>، كما أنها: «بيانات تُمَتّ معالجتها وتحويلها إلى صيغة مُفيدة ذات معنى، ولها قيمة في الأفعال أو القرارات الحالية أو المُحتملة»<sup>(٢)</sup>، ويرى آخرون: أن «المعلومات لا تتضمّن البيانات المعالَجة فقط، وإنما فئاتها الأخرى من حقائق وشروح ونظريات وقوانين وأدوات، وأي شيء يمكن أن يُعدّل من الحالة المعرفية»<sup>(٣)</sup>. ويُمكن القول: «إن البيانات تُصبح معلومات عندما يُضَاف إليها معنى، وبصيغة رياضية فإن: (المعلومات = البيانات + المعنى)<sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: المعرفة

إذا كانت المعلومة تُعنى بتحصيل الحقائق المُستقاة من مجموع البيانات، فإنّ المعرفة تُعنى بفهم تلك الحقائق واستخدامها في بناء التصورات والمفاهيم، كي يكون الإنسان أقدر على فهم الواقع، وبذلك فإنّ المعرفة: «مجموع المفاهيم والتصورات التي تكوّنت لدى شخص ما نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في بيئته وتفاعله معها»<sup>(٥)</sup>. وهي: «سائل خليط من التجارب والقيم والمعلومات، تساهم في توليد تجارب ومعلومات جديدة تُنشئها عقولنا»<sup>(٦)</sup>، وعندما يُخترن الإنسان المعلومات حتى يستطيع الانتفاع منها، تُسمى هذه المعلومات معرفة، ويُمكن التعبير عن ذلك بصيغة رياضية: (المعرفة = المعلومات المخترنة + القدرة على استعمال تلك المعلومات)<sup>(٧)</sup>، أما دليل أكسفورد فيصِف المعرفة بأنها: «عمليات تمثيل للحقائق والمفاهيم التي يتم تنظيمها لاستخدامها مُستقبلاً»<sup>(٨)</sup>، وتُشير النظريات الحديثة أنّ عمليات تفكيك كبرى تحدث في العقل عند تعلّم كل حقيقة جديدة»<sup>(٩)</sup>.

بالإلقاء نظرة تحليلية على التعريفات السابقة والجَمع بينها، يمكن تعريف المعلومة بأنها: «حقائق تُعبّر عن معانٍ ومفاهيم تُستوعبها عُقولنا، ويكون مصدرها واحدة أو أكثر من الحواس الخمسة، ومن شأنها إحداث تغيير في حالتنا المعرفية»، كما يُمكن استنتاج أنّ المعلومات تؤثر في حالتنا المعرفية بواحد أو أكثر من الأشكال التالية:

1- Broder (1980): Information as the fundamental social science, p 21.

2- Bawden, D. (1997): Information policy or knowledge policy, pp. 74 – 79 ..

٢- مايكل هيل (١٩٩٩): أثر المعلومات في المجتمع، مرجع سابق، ص ٢٦.

٤- كيت ديفيلن (٢٠٠١): الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، ص ٣٥.

٥- زياد بركات، وأحمد عوض (٢٠١١) واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة ...، ص ٩.

٦- كيت ديفيلن (٢٠٠١): الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

٧- كيت ديفيلن (٢٠٠١): الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، المرجع السابق، ص ٣٥.

8- Gregory, R. (1987): The Oxford companion to the mind. Oxford, P410

9- Oakeshott, M. (1989): The voice of liberal learning, P. 51.

- ١- تكرار أو تأكيد لمعلومات سبق علمنا بها وتخزينها في عقولنا.
- ٢- إضافة جديدة لمعلومات سبق معرفتنا بها.
- ٣- تصحيح أو تعديل لمعلومة عرفناها من قبل.
- ٤- فتح مجال للحصول على معرفة جديدة.

### مفهوم الأمن:

يُمكن تعريف الأمن لغةً واصطلاحاً على النحو التالي:

### تعريف الأمن لغة:

الأمن ضد الخوف، وهو عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف<sup>(١)</sup>، ومن المعاني الأخرى للأمن القوة، فالأمن هو القوي الذي يطمئن الناس إليه<sup>(٢)</sup>.

### تعريف الأمن اصطلاحاً:

يرى البعض أن الأمن مفهوم عسكري، ويرى آخرون أنه مرادف للسياسة الخارجية، فيما يرى فريق ثالث أنه يندرج تحت العلوم الاجتماعية، ويرى فريق رابع أن الأمن ليس سوى التنمية<sup>(٣)</sup>. والأمن من المنظور الاستراتيجي العسكري: «قدرة الدولة على حماية نفسها وقيمها من الأخطار الخارجية»<sup>(٤)</sup>، ومن المنظور السياسي: «عملية التخلص من مظاهر الضعف الاستراتيجي من خلال رسم وصياغة مبادئ سياسية»<sup>(٥)</sup>؛ لذلك فهو حصيلة التعاون بين المخطط العسكري والمقرّر السياسي، والأمن من الناحية الاجتماعية: «اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية ولتحرّره من القيود التي تحول دون استيفائه احتياجاته الروحية والمعنوية، والشعور بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية»<sup>(٦)</sup>.

مما سبق يمكن تعريف الأمن بأنه: «تحقيق حماية مؤسسات الدولة وأفرادها، من التهديدات الداخلية والخارجية الواقعة والمحتملة»، سواء كان ذلك التهديد عسكرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو غير ذلك، وسواء كان مصدر الخطر من الداخل أو من الخارج، وسواء وقع التهديد على الدولة ومؤسساتها أو على الأفراد والمواطنين الذين يقطنون تلك الدولة.

- ١- محب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي (د.ت): تاج العروس من جواهر القاموس، ص ٢٢.
- ٢- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (١٩٩٠): لسان العرب، ٢١/١٣ (أمن).
- ٣- هيثم الكيلاني (١٩٩٦): مفهوم الأمن القومي العربي، ص ٧٠.
- ٤- منير عبد الرحمن شبيب (٢٠٠٣): نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية...، ص ١٩.
- ٥- حامد ربيع (١٩٨٤): نظرية الأمن القومي العربي...، ص ٢٨.
- ٦- فهد محمد الشقحاء (٢٠٠٤): الأمن الوطني تصور شامل، ص ١٤.

- وبناء عليه تكون المعلومة أمنيةً إذا توفّرت فيها الشروط التالية:
- الشرط الأول: أن تُحدَث تغييراً في معرفتنا الأمنية وفيما نواجهه من تهديدات ومخاطر.
- الشرط الثاني: أن تتوفر في المعلومة واحدة أو أكثر من الخصائص التالية<sup>(١)</sup>:
- ١- تُكشَف تهديداً قائماً.
  - ٢- تُتنبأ بتهديد مستقبلي.
  - ٣- تُساهم في مواجهة تهديد قائم أو متوقع.

### النشاط الاستخباري

تمارس الأجهزة الأمنية عدداً من مجالات صناعة المعلومات، التي يُطلق عليها (الأنشطة الاستخبارية)، والأداء المعلوماتي الصحيح يجب أن يشمل كافة هذه المجالات.

### مفهوم النشاط الاستخباري

الاستخبارات «مجموع الأجهزة والتشكيلات والوسائل المُستخدمة لجمع المعلومات السياسية والنفسية والاقتصادية والعسكرية الخاصة بالعدو وتحليلها، والعملية في الوقت نفسه على مكافحة عمليات التجسس والتخريب المعادية، وإبطال كل عمل يقوم به العدو لجمع المعلومات»<sup>(٢)</sup>، وقد اعتبرت الموسوعة الأمريكية أن الاستخبارات «تَهْتَمُ بِجَمْعِ وَتَقْيِيمِ المعلومات ذات العلاقة بالمنظمات والدول الأجنبية، من حيث المعدات وأحجام الجيوش ومواقعها، وتهتم بصورة خاصة بالبحث عن المعلومات التي تُفيد في الإنذار المُبكر، كالهجوم المباغت»<sup>(٣)</sup>، وترى الموسوعة البريطانية أنه «لا يكفي أن يَمْتَلئَ أرشيف الحكومة بالملفات والمعلومات الصحيحة، بل لا بُدَّ أن تخضع للتفسير والتقييم الصحيح، وتوضّع تحت تصرّف الجهات المختصة في الوقت المناسب»<sup>(٤)</sup>.

مما سبق، يمكن تعريف النشاط الاستخباري بأنه: «عملية جمع المعلومات الأمنية التي تتعلق بالتهديدات المختلفة، للوصول إلى تقدير موقف يُساعد في اتخاذ القرار المناسب، واتِّباع كل السبل الكفيلة بالمحافظة على سرّية معلومات الدولة، وبتّ المعلومات المغلوطة أو الإيحاء بها؛ بغرض تضليل العدو».

١- الباحث (٢٠١٠): المعلومة الأمنية، مرجع سابق، ص ٧٤.

٢- هيثم الأيوبي (محرر) (١٩٨١): الموسوعة العسكرية . ص ٦٢

3- Encyclopedia Americana Corporation ( 1991 ): The Encyclopedia Americana . p 246

4- Encyclopedia Britannica Inc. ( 1984 ): The Encyclopedia Britannica . p679



## مجالات النشاط الاستخباري

إنَّ هَدَفَ إنشاء أجهزة الاستخبارات هو: «الحاجة إلى المعلومات، بهدف الوصول إلى الحقيقة، بشكلها الصحيح»<sup>(١)</sup>، وبناءً على التعريفات السابقة، يُمكن حصر مجالات النشاط الاستخباري في ثمانية مجالات هي<sup>(٢)</sup>: اكتشاف المشكلات الأمنية، وجمع المعلومات ومعالجتها، وتحليلها، وأرشفتها، وإعداد الدراسات الأمنية، وتقدير الموقف الأمني، وممارسة الخداع والتضليل، وتأمين معلومات الدولة وفي مقدمتها التصنيع العسكري والأمني. ويكتفي الباحث بتسليط الضوء على جمع المعلومات ومعالجتها؛ كونها الأكثر ارتباطاً بموضوع البحث (قبول المعلومات الأمنية أو ردها).

## ١ - جمع المعلومات:

إنَّ جَمْعَ المعلومات يُعدُّ أكثر الأنشطة الأمنية أهمية، وبدونه تبقى أجهزة الأمن عاجزة عن القيام بأيِّ نشاطٍ آخر، وبحسب الموسوعة البريطانية فإنَّ «أكبر كمية من المعلومات الاستخبارية تأتي من مصادر علنية وبدون عناء، مثل: الاستماع إلى نشرات الأخبار، والحصول على النشرات الإحصائية والتقارير السياسية وغيرها»<sup>(٣)</sup>، «وتصل نسبة المعلومات التي يتم جمعها من المصادر العلنية إلى أكثر من ٨٠٪»<sup>(٤)</sup>؛ لذلك تتجه أجهزة الأمن إلى جمع المعلومات الأمنية من المصادر العلنية قبل أن تبذل جهودها للحصول على المعلومات من المصادر السرية. وترى الموسوعة الأمريكية أن «الحصول على المعلومات العسكرية يكون أسهل في حالات الحرب، منه في حالات السلم، وذلك من خلال التحقيق مع الأسرى، وضبط الوثائق»<sup>(٥)</sup>. كما أن «كثيراً من المعلومات الاستخبارية يتم الحصول عليه من خلال بحوث طلبة الجامعات، ويتم تحليلها في مراكز الأبحاث الاستخبارية»<sup>(٦)</sup>. وأما المعلومات التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية بطرق سرية، فتتمثل في تجنيد الجواسيس، أو استخدام وسائل تقنية الاتصالات الحديثة والأقمار الصناعية، كما أنها قد تحصل على المعلومات بممارسة أنشطة أمنية مباشرة، مثل التحقيق مع العملاء والأعداء وأعدائهم.

تهتم أجهزة الاستخبارات بالحصول على المعلومات التي تتعلق بالمخاطر والتهديدات، سواء

1- Joseph ( 1995 ): intelligence intervention in the politics of democratic states ... . p 48

٢- الباحث (٢٠٠٨): الاستراتيجية العسكرية لكل من مصر وإسرائيل ... ص ٧٦-٨٢.

3- Encyclopedia Britannica Inc. ( 1984 ): The Encyclopedia Britannica . p680.

٤- يوسف أبو بكر، ونبيل سالم (١٩٨٩): حرب المعلومات بين العرب وإسرائيل . ص ٣٥.

5- Encyclopædia Americana Corporation ( 1991 ): The Encyclopedia Americana . p 246.

6- Encyclopedia Britannica Inc. ( 1984 ): The Encyclopedia Britannica . p680.

كانت متعلّقة بالساحات الخارجية، مثل: المعلومات السياسية والاجتماعية، التي تعبّر عن مستوى تماسك جبهة الأعداء، والمعلومات الاقتصادية، التي تُشير إلى القدرة المالية والشرائية والاكتفاء الذاتي، والخبرات العسكرية والتقنية، التي تحدّد القُدرة الهُجومية والدفاعية للأعداء، كما تُعنى بجمع المعلومات عن السكان، والأحوال المدنيّة والجويّة والعوامل البيئية وغيرها، لتتعرّف على اتجاهات السكان، وسبب التأثير فيها. أو تلك المتعلقة بالأنشطة والجهات الداخلية التي تعمل في اتجاه مفاير لمصلحة الدولة، في مخالفة واضحة للدستور والقانون<sup>(1)</sup>، مثل: البؤر الإجرامية والجواسيس والعصابات والجريمة المنظّمة، والتعاون مع جهات خارجية، وغسيل الأموال، والفكر المناقض لمبادئ الدستور، وغيرها.

## ٢- معالجة المعلومات

قد تكون المعلومات في صورتها الأولية ناقصة أو مغلوطة أو تحتمل دلالات عدة؛ والأصل أن تمرّ المعلومات بمراحل من المعالجة والتقييم قبل الاستفادة منها، بغرض تدقيقها واستكمالها وتحديد دلالاتها، وبعد ذلك قد يتم ردّ المعلومة أو قبولها، وفي مرحلة المعالجة يرى الباحث أنه يجب التركيز على أمرين، هما:

### الأول: معالجة الشكل

يقصد به، أن تستوفي المعلومة كل مكوّناتها الرئيسية، مثل: مصادر المعلومة، وتاريخها ومكان حدوثها والأشخاص المشاركين فيها، والتأكد من حسن صياغتها، من حيث عدم الزيادة أو النقص، وعدم إدراج وجهات النظر، وترتيب الأحداث زمنياً، وانتقاء الألفاظ المعبرة عن المعاني بدقة. كما تهتمّ المعالجة بترجمة المعلومات وفك الشيفرة، وتحويل المعلومات من أشكالها المختلفة كالصور الجوية والرسومات والمخططات البيانية والتسجيلات والجدول الإحصائية، إلى تقارير خطية وإحصائية بلغة تفهمها جهات الاختصاص الأخرى في دوائر الأمن.

### الثاني: معالجة المضمون

يتم خلال هذه المرحلة، التأكد من توفّر شروط ومعايير المعلومة الأمنية، التي سبق الإشارة إليها.

### المعرفة وصناعة القرار الأمني:

إن العديد من أجهزة الأمن تبني موقفها من الأشخاص والهيئات مُستندة إلى مجموعة

١- ليس المقصود هنا المعارضة السياسية الوطنية، لأن جمع المعلومات عنها يعتبر مخالفة للأنظمة الديمقراطية، وتعدّياً على خصوصية الأحزاب، لكن المقصود جمع المعلومات عن الجهات التي تعمل في اتجاه مخالف لمصلحة الوطن، والمعيّار للحكم على ذلك هو دستور البلاد والقوانين المعمول بها.

من البيانات التي لم تتم مُعالجتها، ولم تُصل بعد إلى مستوى المعلومات المؤكدة، فتتخذ أجهزة الأمن إجراءات تحرّم أولئك الأشخاص من كثير من حقوقهم، دون علمهم ودون أن تُعطِيهم الحق في معرفة الأسباب، أو الدفاع عن أنفسهم، وهذا يُنبئ عن خلل في الأداء المعلوماتي، والأصل أن يتطوّر الأداء فتبنى القرارات والتصورات عندما يتراكم لدى الأجهزة الأمنية مستوى يصل إلى الحد الأدنى من المعرفة المطلوبة. ولا يُمكن الوصول إلى المستوى المطلوب من جودة القرارات الأمنية، إلا عندما تقوم الدوائر المختصة بتحديد درجة صحة المعلومات التي يُتخذ القرار بناءً عليها؛ لأن المعلومات كلما كانت أكثر صحّة، كان القرار أكثر دقّة وزادت الثقة به، والعكس بالعكس. وفي حال عدم تحديد درجة صحّة المعلومات، فإن على صانع القرار أن يُصنّف قراراته ضمن القرارات الاحتياطية أو الوقائية، التي تُهدف إلى درء المخاطر، وعليه ألا يُتخذ قرارات قطعية أو نهائية تمسّ بمصالح الأشخاص والهيئات بصورة مباشرة. وعندما تكون القرارات الأمنية أكثر خطورة، وتُسود حالة من عدم التأكد، ولا يتوفّر ما يلزم من معلومات، يُصبح من الضروري الاستعانة بأصحاب الخبرة والحكمة، التي هي أعلى من المعرفة؛ لأنهم - في هذه الحالة - يكونون قادرين على الإجابة عن بعض الأسئلة التي لا تتوفّر بيانات كافية عنها.

## المبحث الثاني

### تطبيقات مناهج المحدثين على قبول المعلومات الأمنية وردّها التوسع في فروع المعلومات الأمنية

أنشأ المحدثون فروعاً كثيرة لخدمة الحديث، وجعلوا خدمته في أربعة مجالات رئيسية هي: علم الرواية، وقواعد التصحيح والتعديل، وعلم الجرح والتعديل، وفقه الحديث<sup>(١)</sup>، وأنزلوا تحت كل مجال منها علوماً فرعية كثيرة. لم تترك في الرواية شيئاً إلا أشبعته دراسة، مثل: طرائق تحمّل الحديث، ومعرفة علو الإسناد ونزوله، وأنواع الحديث كالصحيح والحسن والضعيف، ورواية الحديث وطبقاتهم، والعدالة والضبط، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومُشكل الحديث ومُحكمه، وغيرها من الفروع، وقد جَمَعوا هذه العلوم في علم أطلقوا عليه «علم الحديث رواية ودراية»، وقصدوا بعلم الحديث رواية: كل ما يُعرف به أقوال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأفعاله وأحواله، وأما علم الحديث دراية فقصدوا به «ما يُعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد»<sup>(٢)</sup>. وأطلقوا على علم الحديث دراية أسماء أخرى، منها: «مُصطلح الحديث، وعلوم الحديث»<sup>(٣)</sup>، وقد استفاد علماء العرب والمسلمين من هذا العلم في كثير من العلوم الأخرى التي تعتمد على الرواية.

١- حمزة عبد الله المليباري (د.ت.): علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ص ٧.

٢- عبد الرؤوف المناوي (١٩٩٩): اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، الجزء ٢، ص ٢٢٠.

٣- نور الدين عتر (١٩٩٧): منهج النقد في علوم الحديث، دمشق، دار الفكر، ط ٣، ص ٢٢.

تَفَتَّحَ جُهود علماء الحديث، في تقسيمهم وتفرعاتهم لعلم الرواية، باباً واسعاً أمام أجهزة الأمن العربية بشكل عام، وأجهزة أمن المقاومة الفلسطينية ودول الربيع العربي بشكل خاص، وذلك بالتوسع في فروع وتخصصات المعلومات الأمنية، وزيادة التأليف والتدريب في العلوم المُساندة لها، مستفيدين من التقسيمات والتفرعات الكبيرة التي ابتدعها علماء الحديث النبوي، من حيث طُرق جمع المعلومات ونقلها، ومعرفة صحيحها وضعيفها، وقواعد صياغتها وتدوينها وحفظها، وشُروط قبولها أو ردّها، وشروط عناصر الأمن ومواصفاتهم، وأساليب معالجة المعلومات وتدقيقها وتحليلها، والبحث في دلالاتها، وتصميم نماذج جمع المعلومات، وبناء قواعد البيانات، مع ضرورة المزوجة بين الأدوات التي ابتدعها علماء الحديث في كل ما سبق من مجالات، وبين ما أنتجته التكنولوجيا الحديثة من أدوات قادرة على اختصار الزمن، وتحقيق المعرفة.

### بناء المعلومة الأمنية

قَسَمَ المُحدِّثون الرواية الواحدة إلى جزأين أساسيين، لا تكون الرواية روايةً إلا بتوفرهما معاً، وهما: سند الرواية وممتها، ويعتبر المُحدِّثون أن دراسة الرواية والحكم عليها لا يكتملان إلا بوجود السند والمتن معاً، والمقصود بالرواية عندهم: «حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عُزي إليه بصيغة من صيغ الأداء»، وفي مناهج المُحدِّثين: لو أن راوياً تحدّث بالحديث ولم ينسبه إلى قائله لم يكن ذلك رواية<sup>(١)</sup>، واعتبروا أن أول شروط علم الرواية شرط الإسناد الصحيح<sup>(٢)</sup>.

السند عند المُحدِّثين هو: «طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول»<sup>(٣)</sup>. ويرون أن الإسناد من خصائص هذه الأمة، وقد أخبرت النصوص النبوية الثابتة عن وقوعه قبل أن يعرفه الناس، كما في حديث عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ»<sup>(٤)</sup>، وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»<sup>(٥)</sup>.

أما المتن فهو: «ما انتهى إليه السند من الكلام»<sup>(٦)</sup>، وإذا كانت الرواية حديثاً نبوياً، فعندها يكون المتن هو: ما أُضيف إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة<sup>(٧)</sup>.

على خلاف ما تقدّم: فإن أجهزة الأمن تُعطي أهمية أكبر لنصّ (متن) المعلومة، وينصبّ

١- نور الدين عتر (١٩٩٧): منهج النقد في علوم الحديث، مرجع سابق، ص ١٨٨.

٢- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٩٨٢): الأنوار الكاشفة... ص ٦٦.

٣- أبو بكر الكاظمي (د.ت.): منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها، ص ١٢٥.

٤- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (١٣٤٤هـ): السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، جزء ١٠، ص ٢٥٠، حديث ٢١٧١٧.

٥- صحيح مسلم، المقدمة، مجلد ١، ص ١٥.

٦- عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي (١٩٨٦): مقدمة في أصول الحديث، ص ٤٠.

٧- محمود الطحان (د.ت.): تيسير مصطلح الحديث، ص ٩.

اهتمامها على معرفة المصدر المباشر الذي أوصل المعلومة للجهة الأمنية، وقليلاً ما يكون الاهتمام بمن سبقه، أو بمن نقل عنه، وتتذرع بعض أجهزة الأمن بأن التعرف إلى باقي المصادر يحتاج إلى جهد استخباري كبير، لا تملك أجهزة الأمن ما يلزمه من نفقات، أو ما يكفيه من وقت<sup>(١)</sup>. فيترب عن ذلك فجوة معرفية تضعف الثقة بالمعلومات نتيجة الجهل بالمصادر الأخرى.

في ضوء ما تقدّم يُمكن تقسيم المعلومة الأمنية إلى سند ومتن:

**سند المعلومة الأمنية:** «سلسلة الأشخاص والهيئات<sup>(٢)</sup> الذين نقلوا المعلومة الأمنية أحدهم عن الآخر ابتداءً من المصدر المباشر للمعلومة، مروراً بمن نقل عنهم حتى مصدرها الأول وما يشمله ذلك من ألفاظ دالة على طريقة نقل المعلومة من مصدر إلى آخر»، سواء كان الناقلون للمعلومة من بين العاملين في جهاز الأمن أو من خارجه.

**متن المعلومة الأمنية:** «نص المعلومة الذي يشمل ألفاظها وعباراتها التي تساهم في إدراك التهديدات أو التنبؤ بها أو معالجتها»، ومن ذلك: وصف الأحداث وتفاصيلها، والأخبار والإحصاءات والتقارير، والتعريف بالأشخاص والهيئات، ونمو الظواهر الأمنية، وغيرها.

لا يوجد تعارض في استخدام أجهزة الأمن للرموز الدالة على مصادرها في حال تعدد الكشف عن اسم المصدر لاعتبارات أمنية، سواء كانت المصادر من الأشخاص أو الهيئات والمؤسسات، مع الربط بين كل رمز من رموز المصادر، وبين ما شارك في جمعه من معلومات.

تحصل أجهزة الأمن على كثير من معلوماتها بطرق تقنية، كأجهزة التنصت والتصوير وغيرها، وهذا يتطلب إضافة مجموعة من الضوابط التقنية التي تخص الأجهزة والأشخاص المكلفين باستخدامها، وطرق تزييف المعلومات، وتشفيرها، وتجميعها أو تجزئتها، وربط تلك الضوابط بمعايير تساهم في تحديد درجة الثقة بمصادر المعلومات.

### تلقي المعلومات الأمنية ونقلها

لا يكون السند مكتملاً، بحسب مناهج المحدثين، إلا بمعرفة طرق التحمل، وهي الطرق التي أتبعها الرواة المذكورون في السند في نقل الرواية من أحدهم إلى الآخر، ولا تتساوى تلك

١- ورشة عمل جمعت الباحث مع اللواء «صلاح أبو شرح» مدير عام قوى الأمن الداخلي الفلسطينية، والعقيد «محمد لافي»: نائب رئيس جهاز الأمن الداخلي - غزة . (أكتوبر ٢٠١٠) ... لقاء ضم الباحث مع الأستاذ «عمر البرش» وكيل وزارة العدل في السلطة الفلسطينية - غزة (إبريل ٢٠١١) ... مقابلة تليفونية مع اللواء أركان حرب «طلعت مسلم» في فضائية مصر ٢٥، قال فيه كلاماً يفيد نفس المعنى (٢٧/٨/٢٠١٢ - س: ٥:٢٠).

٢- المقصود بالهيئات: المصادر من غير الأشخاص، كالمؤسسات والجماعات وغيرها، فإذا كان الرواة ومصادر المعلومات في زمن تدوين السنة من الأشخاص، فإن مصادر المعلومات في عصرنا قد تكون من المؤسسات، مثل قولنا: سمعت من فضائية كذا، أو قرأت في جريدة كذا، أو أخذت من مركز أبحاث كذا.

الطُّرُق فِي قَوِّئِهَا وَالدَّلَالَةَ عَلَى صِدْقِ رَوَاتِهَا، وَقَدْ دَلَّتْ مُعْظَمُ أَقْوَالِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى أَنَّ طُرُقَ التَّحْمَلِ ثَمَانِيَةٌ<sup>(١)</sup>:

- ١- السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ مِبَاشِرَةً: وَمِنْ أَلْفَاظِهِ: «سَمِعْتُ»، وَ«حَدَّثَنِي»، وَ«أَخْبَرَنِي»، وَ«أَنْبَأَنِي».
  - ٢- الْقِرَاءَةُ أَوْ الْعَرَضُ عَلَى الشَّيْخِ: وَمِنْ أَلْفَاظِهَا: «قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ».
  - ٣- الْإِجَازَةُ أَوْ الْإِذْنُ بِالرَّوَايَةِ: وَمِنْ أَلْفَاظِهَا: «أَجَازَ لِي فُلَانٌ»، وَ«حَدَّثَنَا إِجَازَةً».
  - ٤- الْمُنَاوَلَةُ: أَنْ يُعْطِيَ الشَّيْخُ كِتَابَهُ لِطَالِبٍ وَيَقُولُ لَهُ هَذَا رِوَايَتِي عَنْ فُلَانٍ، وَمِنْ أَلْفَاظِهَا: «نَاوَلَنِي»، وَ«أَجَازَ لِي»، وَ«حَدَّثَنَا مَنَاوَلَةً».
  - ٥- الْكِتَابَةُ: أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ بِخَطِّ يَدِهِ أَوْ أَمْرِهِ، وَمِنْ أَلْفَاظِهَا: «كُتِبَ لِي فُلَانٌ»، وَ«حَدَّثَنِي فُلَانٌ كِتَابَةً».
  - ٦- الْإِعْلَامُ: أَنْ يُعْلِمَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَوْ هَذَا الْكِتَابَ كَذَا سَمَاعاً، وَمِنْ أَلْفَاظِهِ: «أَعْلَمَنِي شَيْخِي بِكَذَا».
  - ٧- الْوَصِيَّةُ: أَنْ يُوصِيَ الشَّيْخُ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ لِشَخْصٍ بِكِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ الَّتِي يَرِوِيهَا، وَمِنْ أَلْفَاظِهَا: «أَوْصَى إِلَيَّ فُلَانٌ بِكَذَا»، وَ«حَدَّثَنِي فُلَانٌ وَصِيَّةً».
  - ٨- الْوِجَادَةُ: أَنْ يَجِدَ الطَّالِبُ أَحَادِيثَ بِخَطِّ شَيْخٍ يَعْرِفُهُ، ثُمَّ يَرِوِيهَا وَلَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ وَلَا إِجَازَةً، وَمِنْ أَلْفَاظِهَا: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ»، وَ«قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ».
- يَتَبَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ، أَنَّ ذِكْرَ جَمِيعِ الْمَصَادِرِ مِمَّنْ نَقَلُوا الْمَعْلُومَةَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، لَا يَكُونُ كَافِيًا وَلَا دَقِيقًا، إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ الَّتِي اتَّبَعَهَا كُلُّ مَصْدَرٍ فِي نَقْلِ الْمَعْلُومَةِ إِلَى الَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى تَصِلَ الْمَعْلُومَةُ إِلَى الْجِهَةِ الْمُخْتَصَّةِ فِي جِهَازِ الْأَمْنِ. وَإِذَا انْحَصَرَتْ طُرُقُ نَقْلِ الرَّوَايَةِ فِي زَمَنِ تَدْوِينِ الْحَدِيثِ فِي ثَمَانِيَةِ طُرُقٍ، فَهِيَ لَمْ تُعَدِّ مَحْدُودَةً فِي عَصْرِنَا؛ نَتِيجَةً لِثَوْرَةِ الْمَعْلُومَاتِ وَالِاتِّصَالَاتِ وَالِابْتِكَارَاتِ التَّقْنِيَّةِ الْحَدِيثَةِ كَالْتَلْفُونِ وَالْإِنْتَرْنِتِ وَالتَّلْفَازِ وَالتَّصْوِيرِ وَالتَّسْجِيلِ وَغَيْرِهَا. وَمَا دَامَ الْمُحَدِّثُونَ لَمْ يَضَعُوا طُرُقَ التَّحْمَلِ الْمُخْتَلِفَةَ فِي الْمُسْتَوَى نَفْسَهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِ الرَّوَايَةِ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى الْأَتُونَ طُرُقُ نَقْلِ الْمَعْلُومَاتِ فِي عَصْرِنَا عَلَى الْمُسْتَوَى نَفْسَهُ فِي السَّابِقِ، فَالسَّمَاعُ مِبَاشِرَةٌ لَيْسَ كَالسَّمَاعِ عَنِ طَرِيقِ التَّلْفُونِ أَوْ الْمِذْيَاعِ أَوْ التَّسْجِيلِ، وَالْمَشَاهِدَةُ الْمِبَاشِرَةُ لَيْسَتْ كَالْمَشَاهِدَةِ مِنَ خِلَالِ التَّلْفَازِ أَوْ أَجْهَازَةِ التَّصْوِيرِ، وَالْقِرَاءَةُ فِي كِتَابٍ لَيْسَتْ كَالْقِرَاءَةِ عَنِ طَرِيقِ الْإِنْتَرْنِتِ، كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى تَرْوِيرِ الصَّوْتِ وَالصُّورَةِ وَالخَطِّ وَغَيْرِهَا، أَصْبَحَتْ عَالِيَةً تَكَادُ لَا تُخْتَلَفُ كَثِيرًا عَنِ الْحَقِيقَةِ، مِمَّا يَتْرِكُ أَثْرَهُ عَلَى مُسْتَوَى الثَّقَّةِ بِمَا يُنْقَلُ عَبْرَ الْوَسَائِلِ التَّقْنِيَّةِ الْحَدِيثَةِ. الْأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُ الْإِهْتِمَامَ بِطُرُقِ تَلْقِي الْمَعْلُومَاتِ وَأَدَائِهَا فِي عَصْرِنَا أَكْثَرَ أَهْمِيَّةٍ مِمَّا

١- محمود الطحان (د. ت.): تيسير مصطلح الحديث، ص ٨٥ - ٨٩.

كان عليه الحال في العصور السابقة، وإذا أضفنا التقدم الكبير في وسائل وفنون التضييل والخداع وبث الإشاعة، يُصبح التقصير في الاهتمام بطرق نقل المعلومات أكثر خطورة على العدل والأمن.

### أقسام المعلومة الأمنية

قسّم المحدثون الرواية بطريقتين متكاملتين، الأولى: تقسيم الحديث من حيث السند، والثانية: تقسيم الحديث من حيث الصحة. ويُمكن السير في تقسيم المعلومات على المنهج نفسه، إذ إن تقسيم المعلومات، تبعاً لسندها، يُعطي فرصة أكبر لدراسة السند والاهتمام بكل مكوناته: كالأشخاص والهيئات وطرق نقل المعلومة، وتقسيمها من حيث الصحة يُعطي فرصة للاهتمام بقوة المعلومات وأهميتها، وهذان النوعان من التقسيم يؤثر كل منهما في الآخر.

ويرى الباحث أفضلية في استخدام المسميات التي استخدمها علماء الحديث، تيسيراً للمتابعة وربط الحديث النبوي بالمعلومة الأمنية، ويبقى هناك هامش واسع، في حال رغبت الأجهزة الأمنية الاستفادة من هذا التراث أن تستخدم مسميات أخرى تُقررهما فرق عمل متخصصة.

### أولاً: أقسام المعلومة الأمنية من حيث السند:

يمكن تقسيم المعلومة من حيث السند إلى «معلومة متواترة» و «معلومة آحاد».

#### ١. المعلومة المتواترة

عرّف المحدثون الخبر المتواتر بصيغ كثيرة، جاءت كلّها في معنى واحد، منها: «ما رواه عدد كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب»، أي الذي يرويه في كلّ طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكونوا قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر. وشروطه أربعة، هي: أن يرويه عدد كثير أقله عشرة أشخاص، حسب الرأي الأرجح، وأن تُوجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند، وأن يُحيلوا في العادة متواطئين على الكذب، وأن يكون مُستند خبرهم الحس، كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا<sup>(١)</sup>.

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين:

**متواتر لفظي**؛ وهو ما اتفق الرواة على معناه ولفظه. ويسميه البعض (متواتر لفظي

ومعنوي).

**متواتر معني**؛ وهو ما اتفق عليه الرواة على معنى كلي وانفرد كل واحد بلفظه الخاص.

١- محمود الطحان (د. ت.): تيسير مصطلح الحديث، مرجع سابق، ص ١١

ومن أشكاله أن يكون التواتر في قدر معين من الرواية، فيروي كل راوٍ واقعة يشترك مجموعها في قدر معين. فأحاديث رفع اليدين رويت في نحو من مائة حديث. فرواها كل واحد من الصحابة في مناسبة خاصة كالاستسقاء وعند خطبة الجمعة وفي القنوت، بحيث يكون القدر المشترك، وهو رفع اليدين في الدعاء، قد تواتر<sup>(١)</sup>. وحكم التواتر أنه قطعي الثبوت<sup>(٢)</sup>.

قياساً على ذلك، يُمكن تعريف المعلومة الأمنية المتواترة، بأنها: «المعلومة التي نقلها كثير من الأشخاص أو الهيئات في كل طبقة من طبقات سندها، شرط استحالة تواطئهم على الكذب، وأن يكون الحصول على المعلومة قد تمَّ بطريقة محسوسة»، وهذا يشمل المصادر السرية التي يصعب التصريح بأسمائها لاعتبارات أمنية.

يرى الباحث أنه من المناسب اعتبار حدّ الجمع في المعلومة الأمنية توفّر عشرة من المصادر في كل طبقة من طبقات سند المعلومة، ويُحسب الشخص أو الهيئة ضمن الطبقة الأولى من طبقات سند المعلومة الأمنية، إذا توفّر شرط السماع أو المشاهدة المباشرة. ومن أمثلة هذا النوع من المعلومات، ما يحدث أثناء التجمّعات البشرية مثل: الاحتفالات، والمدارس، والجامعات، وغيرها، ففي هذه الحالات يمكن أن يرى الحدث وينقله أشخاص كثيرون، فإذا اتفق الناقلون على شيء بعينه، كان ذلك كافياً لتصديقه.

إذا كان منهج المحدثين في معرفة احتمال التواطؤ على الكذب مبنياً على معايير محسوسة، كاحتمال التقاء المصادر التي نقلت عن بعضها، وسيرة المصدر، وغير ذلك، فإن معرفة التواطؤ على الكذب في عصرنا صارت أكثر صعوبة؛ وذلك نتيجة لجهود أجهزة الأمن المعادية ببث الإشاعة والمعلومات التضليلية، وتوفّر إمكانية التواصل بين الأشخاص عبر الوسائل الحديثة كالتلفون وبرامج التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وغيرها، ممّا يجعل إمكانية الحكم بتواتر المعلومات أمراً أكثر صعوبة. ومن هنا كان شرط التواتر أن يكون أفراد الطبقة الأولى من المصادر قد شاهدوا أو سمعوا مباشرة، وليس نقلاً عن غيرهم، وأن كل من ينقل سماعاً لا يكون واحداً من أفراد الطبقة الأولى. وإذا ثبت تواتر المعلومة على هذا الشكل فإن ذلك يكفي لتصديقها، بل إنها تكون في أعلى درجات الصدق والصحة.

يكون تواتر المعلومات الأمنية لفظياً عندما تتفق المصادر على نصّها، ويكون تواتر معنئياً، عندما يتفقون على معناها، ويُمكن أن يقتصر التواتر على قدر مشترك من المعلومات، وفي هذه

١- عبد الله بن فودي (٢٠٠٥): منظومة مصباح الراوي في علم الحديث، ص ٢٢

٢- حسن محمد المشاط (١٩٩٦): التقارير السنوية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، ص ١٨



الحالة يكون حكم القدر المشترك، حكم التواتر اللفظي نفسه.

من الطبيعي أن يكون عدد الروايات المتواترة قليلاً إذا ما قيس بالعدد الإجمالي للروايات الصحيحة؛ نظراً لصعوبة تحقيق شرط التواتر، وكذلك الحال في المعلومات الأمنية المتواترة؛ فهي قليلة أيضاً، لكن العبرة في تواتر المعلومة الأمنية أنها تكون قطعية الثبوت، تسمح باتخاذ القرار استناداً عليها دون تردد. وكون كثير من المعلومات الأمنية يتم جمعها في وقت قريب من حدوثها، خاصة تلك التي تحمّل طابعاً أمنياً عاماً، فإن أجهزة الأمن قادرة على تعظيم حجم المعلومات المتواترة إذا ما بذلت جهوداً إضافية، وهذا من شأنه أن يساهم في سرعة وصواب القرار الأمني.

## ٢. معلومة الأحاد

يُعرّف حديث الأحاد، بأنه الحديث الذي لم يبلغ عدد رواياته في كل طبقة من طبقات السند حدّ الجَمْع، أي الحديث الذي لم يثبت تواتره، وفي هذه الحالة لا يقطع بصحة الحديث، ويكون ظني الثبوت، ولتحديد درجة صحّته يلزم دراسة سنده ومثّنه وفق معايير حدّدها علماء الحديث.

ينقسم حديث الأحاد إلى أقسام ثلاثة، نسبة إلى عدد طرقه، وهي<sup>(١)</sup>:

**أ. المشهور:** ما لم يبلغ حدّ التواتر، لكنّه انتقل إلينا في كل طبقة من طبقاته، بثلاث طرق أو أكثر. وقد يكون الحديث مشهوراً عند المحدثين، أو عند الفقهاء، أو الأصوليين، أو عند عوام الناس، لكن ذلك لا يكسبه درجة الصحيح.

**ب. العزيز:** ما انفرد بروايته اثنان فقط في إحدى طبقاته، فإن رواه أكثر من ذلك فهو المشهور.

**ت. الغريب:** ما انفرد بروايته واحد فقط في إحدى طبقاته.

قياساً على ما تقدم، فإن معلومة الأحاد هي: المعلومة التي لم ينقلها كثير من الأشخاص أو الهيئات في كل طبقة من طبقات سندها المختلفة. وهذا النوع من المعلومات ظني الثبوت ويحتاج إلى دراسة متن المعلومة وما قد يشوبه من خلل، وأحوال مصادرها من حيث العدالة، والقدرة على الحفظ والنقل، ومعرفة الطرق المتبعة في ذلك، مع إضافة شروط خاصة، مثل: الانتماء الوطني، والقدرة والمهارة المهنية، خاصة في المعلومات التي تحتاج عند نقلها وتدّاولها إلى خبرة وتخصّص، كالمعلومات المتعلقة بمهنة دقيقة، مثل: الطب أو الهندسة أو الفن وغيرها.

١- عبد الله بن فودي (٢٠٠٥): منظومة مصباح الراوي في علم الحديث، مرجع سابق، ص ٢٤، ٤٣.

إنَّ سَنَدَ المعلومة في هذا النوع لا يَصِلُ إلى حدِّ التواتر، (حسب اقتراح الباحث حين يكون العدد أقل من عشرة مصادر في كل طبقة من طبقات السند)، وبناءً عليه فإنَّ عدد المصادر في طبقات السند قد تَخْتَلَف من معلومة إلى أخرى، فتكون مصدرًا واحدًا أو مصدرين أو ثلاثة أو أكثر، وفي هذه الحالة فإنَّ المعلومات تَحْتَمِلُ الصَّحَّةَ أو الضَّعْفَ، وتَصْنِيفُهَا من حيث عدد المصادر في كل طبقة من طبقاتها يساعد في ترجيح بعضها على بعض عند اختلافها أو تعارضها. ومما يَقْتَضِي التَّنْبِيهَ إليه، أنَّ المعلومة التي تشتهر على ألسنة الناس أو فئة منهم، أو في بعض وسائل الإعلام لا يعني صحتها، كما هو الحال في الحديث المشهور، فإنَّ شهرته ليست دليلاً على صحته. وفي هذا فائدة تَقْضِي بضرورة الانتباه عند التعامل مع المعلومات التي يكون مصدرها الإعلام أو ألسنة الناس، فقد تشتهر تلك المعلومات لكنها لا تكون صحيحة؛ لأنَّ مصدرها قد يكون من باب الإشاعة أو التضليل.

### ثانياً: أقسام المعلومات الأمانية من حيث الصحة

أشار القرآن الكريم والسنة النبوية إلى أهم قواعد علم الرواية ونقل الأخبار، ففي القرآن الكريم قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا»<sup>(١)</sup>. وفي السنة قوله (صلى الله عليه وسلم): «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنْهَا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرَبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» وفي رواية «فَرَبَّ حَامِلٍ فَفَقَهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبَّ حَامِلٍ فَفَقَهُ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»<sup>(٢)</sup>، وقد تَضَمَّنَت الآية الكريمة والحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار وكيفية ضبطها بالانتباه لها ووعيتها والتدقيق في نقلها.

يُمكن تقسيم المعلومات الأمانية من حيث الصحة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: المعلومة الصحيحة والمعلومة الضعيفة والمعلومة الحسنة التي تأتي درجة صحتها بين الصحيح والضعيف. ويندرج تحت كل قسم منها أقسام فرعية، فليس كل الصحيح على درجة واحدة من الصحة، كما ليس كل الضعيف على درجة واحدة من الضعف، وهذا ما أخذ به علماء الحديث النبوي، فقد ذكروا أن أصل أقسام الحديث ثلاثة: الصحيح وهو أعلى مرتبة، والضعيف وهو أدنى مرتبة، والحسن مرتبته متوسطة، وأن سائر الأقسام داخلة في هذه الثلاثة<sup>(٣)</sup>.

١- سورة الحجرات آية ٦

٢- محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (د. ت.): الجامع الصحيح سنن الترمذي، ج ٥، حديث ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ص ٢٤، ٢٥.

٣- عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي (١٩٨٦): مقدمة في أصول الحديث، مرجع سابق، ص ٥٨

أ. الحديث الصحيح<sup>(١)</sup>: ما اتصل سنده، بنقل عدل تامّ الضبط<sup>(٢)</sup> عن مثله، من أول السند إلى مُنتهاه من غير شذوذ ولا علة. والظاهر من التعريف أن شروط الحديث خمسة، إذا توافرت جميعها سُمّي: «صحيح لذاته»، وهي:

١- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواه قد أخذه مباشرة عن فَوْقه من أول السند إلى منتهاه.

٢- عدالة الرواة: بأن يكون كل راوٍ من رواه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة.

٣- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواه كان تامّ الضبط، سواء ضبط صدر أو ضبط كتاب.

٤- عدم الشذوذ: والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

٥- عدم العلة: والعلة سبب غامض خفي يقَدَح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

ب. الحديث الحسن: ما قلّت درجته عن الصحيح من حيث قوة حفظ أحد رواة السند، وعلى هذا فتعريفه «ما اتصل سنده بنقل عدل قل ضبطه عن الصحيح من غير شذوذ ولا علة». والحديث الحسن إذا جاء من طُرُق أخرى صحيحة أو حسنة، سُمّي «صحيح لغيره»، والاشتراف بين الصحيح والحسن في جميع الصفات إلا صفة واحدة، هي الضبط، فالصحيح تامّ الضبط، والحسن يقصر عن تمام الضبط<sup>(٣)</sup> (الأصل أنه قوي الحفظ، لكنه ينسى أو يخطئ أحياناً).

ج. الحديث الضعيف: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المدونة أعلاه، فهو حديث ضعيف<sup>(٤)</sup>. وإذا كان الحديث ضعيفاً أصلاً، غير أن روايات أخرى حسنة أو صحيحة جاءت بنفس ما جاءت به هذه الرواية، فإنه يسمى «حسن لغيره». يلاحظ مما تقدم، أن الحديث الحسن، قد يرتقي إلى مرتبة «صحيح لغيره» وهي أقل من «الصحيح لذاته» وأعلى من «الحسن»، كما أن الحديث الضعيف قد يرتقي إلى «حسن لغيره» وهي أقل من «الحسن لذاته» وأعلى من «الضعيف»، لكن الشرط في كل ذلك أن يرتقي الحسن أو

١- محمود الطحان (د. ت.): تيسير مصطلح الحديث، مرجع سابق، ص ١٧.

٢- العدالة: استقامة الدين والمروءة - أي أداء الواجب الديني واجتناب ما يوجب الفسق من المحرمات، وأن يفعل المرء ما يحمده الناس عليه من الآداب والأخلاق.

تمام الضبط: أن يؤدي الراوي ما تحمله من مسموع أو مرئي على الوجه الذي تحمله من غير زيادة أو نقص، لكن لا يضر خطأ يسير لأنه لا يسلم منه أحد»

٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (١٩٩٨): التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، ص ٣٠ (في الحاشية رقم ٢)

٤- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (١٩٦٩): التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص ٦٣

الضعيف بوجود أحاديث أُخرى صحيحة أو حسنة تدعّمه. وإذا كانت الأحاديث الأخرى ضعيفة، فإن هذا لا يكفي لارتقاء الحسن أو الضعيف إلى مرتبة أعلى، وكأنّ العلماء قرروا، أنّ الأحاديث الضعيفة لا تدعّم ضعيفاً مهما كثرت.

استناداً إلى ما تقدّم، يمكن تقسيم المعلومات الأمنية بحيث يكون منها الصحيح والحسن والضعيف، بناءً على شروط تضعها أجهزة الأمن، تتناسب مع طبيعة المعلومات وخطورتها وأهميتها: فتكون شروط المعلومة الصحيحة: اتصال سندها ومعرفة ناقلها، وصدق مصادرها وانتمائهم الوطني والمهني، وقدرتهم على الحفظ والنقل، وعدم مخالفتها للمعلومات الأكثر ثقة، وألا يكون في المعلومة عيب يقدر في صحتها، وشروط أخرى تتطلبها طبيعة العمل الأمني ويحددها المختصون. فإذا ثبت أنّ أحد مصادرها، في طريق من طرقها، كان ضعيف الحفظ، فإنّ المعلومة من ذلك الطريق تكون ضعيفة أو حسنة بحسب قوّة حفظ ذلك المصدر. أما إذا اختل شرط آخر، كالانتماء الوطني، أو الضعف المهني، أو انقطاع السند والجهل بأحد المصادر، أو غير ذلك من الشروط، فإنّ المعلومة تُصبح ضعيفة، وقد تصل إلى حد الضعف الشديد فتكون مرفوضة.

إذا كان لدينا معلومة حسنة أو ضعيفة، ثم وردتنا معلومة أخرى صحيحة أو حسنة (ليست ضعيفة) بالمعنى والمحتوى نفسه، عندئذ يتم ترقية المعلومة الحسنة أو الضعيفة الأولى إلى مستوى أعلى كالصحيح لغيره والحسن لغيره.

إن المعلومات الصحيحة ليست على درجة واحدة من الصحة، وذلك بحسب الشروط التي تتوفر في سندها ومنتها، كما هو الحال بالنسبة للأحاديث الصحيحة، فهي ليست على درجة واحدة من الصحة، تبعاً لمدى توفر شروط الصحة.

### أسباب ضعف المعلومات الأمنية

المعلومات الضعيفة ليست على درجة واحدة من الضعف، فمنها ما هو شديد الضعف، ومنها ما هو يسير الضعف؛ وذلك تبعاً لتوفر الشروط والمعايير، وهذا ما سار عليه علماء الحديث، فهم يرون أنّ الأحاديث الضعيفة ليست على درجة واحدة من الضعف، فمنها شديد الضعف ومنها يسير الضعف.

وفيما يلي بعض أسباب ضعف الحديث، وما يُستفاد منها في معرفة ضعف المعلومة:

#### ١. معلومة ضعيفة لعدم اتصال السند:

يكون الحديث ضعيفاً إذا سقط من رواته واحد أو أكثر، مثل: الحديث المرسل الذي يسقط

منه اسم الصحابي<sup>(١)</sup>، والحديث المعلق الذي يرويه المصنّف ويُسقط منه شيئاً أو أكثر من شيوخه<sup>(٢)</sup>، والحديث المنقطع: الذي سقط من إسناده راوٍ واحدٌ قبل الصحابي من أي موضع كان السقط<sup>(٣)</sup>، والحديث المعضل: الذي سقط من رواته اثنان متتاليان<sup>(٤)</sup>، والحديث المدلس: أنواع أشهرها أن يروي الراوي روايةً عن شيخٍ لقيه ولم يسمعها منه مباشرة، بلَفَطٍ مُوهِمٍ سَمِعَهَا مِنْهُ<sup>(٥)</sup>، ويكون الهدف من التدليس إما الإيهام بأن الراوي قد حَصَلَ على الرواية من طريق قصير (علو السند)، أو أنه يُريد إخفاء راوٍ ضعيف نَقَلَ عنه، حتى لا يُقال أن روايته ضعيفة، أو أنه يروي عن راوٍ ضعيف. والتدليس يحتاج إلى خبراء ليكتشفوه.

هكذا، تكون المعلومة الأمنية ضعيفة إذا انقطع السند وسقط أحد مصادرها، وتدرّج في مستويات الضعف بحسب مكان الانقطاع وعدد المصادر التي سقطت منه، مُتتالية أو مُتفرّقة. ويجب التنبيه إلى خصوصية العمل الأمني التي تقضي بعدم التصريح بأسماء بعض المصادر بسبب عامل السرية والخصوصية. إنما يجب ألا تمنع من ذكر رموز المصادر في موضعها من السند؛ كي يسهل الحكم عليه، ويجب أن يكون الحرص في تطبيق هذا الشرط أكثر كلما كانت المعلومة أكثر خطورة على أجهزة الدولة أو أفرادها.

في تقدير الباحث، أن أسباب هذا الضعف موجودة بكثرة في المعلومات الأمنية، ولطالما اهتمت أجهزة الأمن كثيراً بمتن ومحتوى المعلومة الأمنية وقليلاً بسندها، وفي حال اهتمت بالسند فإنها غالباً ما تقتصر على المصدر الأخير الذي ينقل المعلومة، ولا تُعطي اهتماماً كافياً بمن سبقه في السند، وبالتالي يكثر سقوط المصادر في المعلومات الأمنية.

## ٢. معلومات ضعيفة لعدم توفر العدالة والضبط في راوٍ أو أكثر

لا يكفي عند علماء الحديث أن يُعرف شخص الراوي، بل يجب التأكد من عدالته وقوة حفظه، فإن كان من رواة الحديث من يُتهم بالكذب، أو الضعف الشديد في الحفظ، سمّي الحديث متروكاً<sup>(٦)</sup>، أما إن كان أحد الرواة كذاباً فإن الحديث يُسمّى موضوعاً ولا يجوز الاحتجاج به<sup>(٧)</sup>.

إن عدالة المصادر وقوة حفظها في المعلومات الأمنية تحتاج إلى تفصيل أكثر، فالعدالة

١- جمال بن محمد السيد (٢٠٠٤): ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، جزء ١ ص ٢٩٧.

٢- بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهاد (١٩٩٨): التكت على مقدمة ابن الصلاح، جزء ١، ص ٩٧.

٣- جمال بن محمد السيد (٢٠٠٤): ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، مرجع سابق، ص ٢٣٢، ٢٣٧.

٤- عبد الرؤوف المناوي (١٩٩٩): اليواقيت والدرر في شرح نخبه ابن حجر، مرجع سابق، الجزء ٢، ص ٢.

٥- جمال بن محمد السيد (٢٠٠٤): ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، مرجع سابق، ص ٤٢٩.

٦- عبد الرؤوف المناوي (١٩٩٩): اليواقيت والدرر في شرح نخبه ابن حجر، مرجع سابق، الجزء ٢، ص ٦١.

٧- عبد الله بن فودي (٢٠٠٥): منظومة مصباح الراوي في علم الحديث، مرجع سابق، ص ٦٥.

عند المحدثين تعني: البلوغ وسلامة الدين وسلامة العقل والبعد عن خوارم المروءة، والضبط يعني القدرة الشديدة على الحفظ، ونقل الخبر كما سمعه أو شاهده، وهذان الشرطان يصعب تحقيقهما في هذه الأيام على الوجه الذي أتبعه المحدثون، أما بالنسبة للعدالة: فإن أجهزة الأمن هذه الأيام ينتمي إليها المواطن دون النظر إلى دينه أو مستوى التزامه، خاصة في حالات الاختراق الأمني وأنشطة الجاسوسية، وبالنسبة لشدة الحفظ: فإن هناك وسائل حديثة تُغني عن القدرة على الحفظ، مثل استخدام التصوير والتسجيل.

أمام هذا الواقع، تكون أجهزة الأمن في حاجة إلى استحداث شروط أخرى بديلة أو مكملّة لشرطي العدالة والضبط، مثل الانتماء الوطني، والخبرات المهنيّة والتخصّصيّة، واشتغال المصدر بالصدق في تجارب سابقة، والالتزام بالدستور والقانون. كما يمكن للجهة التي تريد الإصرار على شرط العدالة، خاصة في الحركات ذات المرجعية الدينية، أن تتجاوز عن بعض صفات الذنوب، ولهذا أصل قال به ابن قيم الجوزية في مفهوم العدالة: «ولكن قد يُغلط في مُسمّى العدالة، فيظنُّ أن المراد بالعدل: من لا ذنب له! وليس كذلك، بل هو عدلٌ مؤتمن على الدين، وإن كان منه ما يتوب إلى الله منه، فإن هذا لا يُنافي العدالة، كما لا ينافي الإيمان والولاية»<sup>(١)</sup>، لكن في كل الأحوال يجب ألا تقبل أجهزة الأمن من عُرف كذبه، أو عدم التزامه بالقانون، أو مشكوك في انتمائه الوطني.

### ٣. معلومات ضعيفة لمخالفة روايات الثقات

قرر المحدثون أنّ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، مع عدم إمكانية الجمع بين الروایتين، أو ترجيح بعضها على بعض بأحد أوجه الترجيح، فإن الحديث يكون ضعيفاً، ويسمى شاذاً<sup>(٢)</sup>؛ لأن العقل في هذه الحالة يقضي بالشك في رواية الأقل ثقة. أما إذا جاءت المخالفة من الضعيف للثقة، سُمي الحديث منكرأ<sup>(٣)</sup>، حيث اجتمعت فيه صفتان من صفات الضعف، هما: ضعف راويه، ومخالفته الثقات.

يقابل هذا الضعف في المعلومات الأمنية أشكال أخرى كأن تكون المعلومة مخالفة لمعلومات جاءت من مصادر أخرى موثوقة، أو أن يكون لدى جهاز الأمن معلومات مخالفة وموثقة بالصوت أو بالصورة، أو مخالفة لوثائق موجودة وصادقة، وغير ذلك من الأشكال. إنّما تُضعف هذا النوع من المعلومات لا يكون إلا بعد محاولة الجمع (التوفيق) بينها وبين ما يتوفّر من معلومات أخرى

١- جمال بن محمد السيد (٢٠٠٤): ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، مرجع سابق، ص ٥٢٦

٢- جمال بن محمد السيد (٢٠٠٤): ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، مرجع سابق، ص ٤٢٩.

٣- محمود الطحان (د.ت.): تيسير مصطلح الحديث، مرجع سابق، ص ٥٠.

موثوقة ومخالفة لها، فقد يكون هناك وجه من أوجه الجمع يزيل اللبس الحاصل بينها. مع ذلك فإن العمل الأمني يقضي بعدم رفض المعلومات التي تم تضييقها بسبب مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وإنما الاحتفاظ بها مع تصنيفها ضمن الضعيف، أما إذا وردت المعلومة من مصدر ضعيف وكانت مخالفة لمعلومات موثوقة لدى جهاز الأمن، فالأولى رفضها وعدم الانشغال بها.

#### ٤. معلومات ضعيفة بسبب علة فيها

يعرف المحدثون الحديث المَعْلُ بالذي يكون ظاهره الصحة، ولكنه بعد البحث عنه يتبين فيه علة قادحة لكنها خفية<sup>(١)</sup>، والذي يعرف هذا إنما هو من أهل هذا العلم والخبراء فيه؛ وذلك بما جمعه من الأسانيد وعرفوه عن الرجال، وبما يحفظونه من المتون فيعرفون ضعفها وقوتها، وتوفرت لهم ملكة خاصة لمقابلة النصوص ومقارنة الأسانيد.

من أجل اكتشاف هذا النوع من الضعف في المعلومة الأمنية، لا بد من ترك مساحة للمتخصصين والخبراء؛ لإبداء رأيهم في المعلومة، فقد يكتشف أهل الخبرة والتخصص من العيوب ما لا يستطيعه رجال الأمن العاديون.

يفتح هذا المنهج مجالاً مهماً للاستفادة من أهل الخبرة والاختصاص، فمن المشهور في الحالات الأمنية أن كثيراً من الظواهر والأحداث لا يتوفر حولها ما يكفي من المعلومات، أو أن هناك معلومات تضليلية كثيرة تتردد حولها، مما يوصل إلى حالة يسميها الاستراتيجيون، حالة «عدم اليقين» أو «عدم التأكد»، وفي هذه الحالات يجب عرض المعلومات على الخبراء والمختصين؛ لدراستها ومحاولة استكمالها وكشف المٌضلل منها، من خلال التحليل والاستنتاج.

#### ٥. معلومات ضعيفة بسبب الزيادة أو القلب

من أشكالها في علم الحديث: «الحديث المدرج»، الذي يزيد الراوي في متنه ما ليس منه، فيظن من يسمع الحديث أن الزيادة من قول الرسول (صلى الله عليه وسلم)<sup>(٢)</sup>، ومنها الحديث المقلوب: الذي وقع تغيير في متنه أو سنده، ومن ذلك تغيير ترتيب الاسم الواحد، أو تغيير ترتيب الألفاظ والعبارات<sup>(٣)</sup>.

يقابل هذا الضعف في المعلومة الأمنية، أن يخلط المصدر تفسيره للمعلومة مع متنها، فيصعب للقارئ أو السامع الفصل بينهما، أو يغير ترتيب بعض أحداثها، أو يربط فعلاً ما بشخص

١- محمد بن صالح العثيمين (٢٠٠٣): شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، ص ١٠٢.

٢- عبد الرؤوف المناوي (١٩٩٩): البيواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، مرجع سابق، الجزء ٢، ص ٢.

٣- عبد الرؤوف المناوي (١٩٩٩): البيواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، مرجع سابق، الجزء ٢، ص ٨٦.

لم يفعله، أو يغيّر علاقة الأشخاص والأماكن بالأحداث.

يمكن للمحلل الأمني، أو المكلف بمعالجة المعلومات، أن يكتشف الضعف الناشئ عن خلط المعلومة بالرأي أو التفسير، وذلك بعرض المعلومة على منطق الملاحظة، فيكون كل ما يمكن الحصول عليه بوحدة أو أكثر من الحواس الخمس من الجزء الصحيح في المعلومة، أما ما لا يمكن الحصول عليه بوحدة منها، فيكون من الإضافات والزيادات التي يجب ردها وحذفها.

## ٦. معلومة ضعيفة بسبب التصحيف والتحريف

التصحيف: هو تغيير الكلمة إلى كلمة غيرها بسبب تشابه في صورتيهما، وهو الغالب، أو بسبب آخر غيرهِ<sup>(١)</sup>، والتحريف: هو تبديل الكلمة من قبل من يتلفظ بها أو يسمعها أو يكتبها أو يقرؤها إلى كلمة أخرى تشبهها أو تقاربها في صورتها أو في لفظها، والراجع أنّ التصحيف والتحريف معناهما واحد. ويقسم التصحيف من حيث سببه إلى ثلاثة أقسام، هي<sup>(٢)</sup>:

**الأول:** تصحيف سببه خطأ في القراءة لتشابه صور الكلمات، لا سيما في حالة سوء الخط.

**الثاني:** تصحيف سببه خطأ في السمع ناشئ من اشتباه الكلمتين على السامع.

**الثالث:** تصحيف سببه تبدل كلمة في حفظ الراوي إلى كلمة أخرى تشبهها، وذلك بسبب سوء الحفظ من الضعيف أو بسبب الوهم من الثقة.

يكثر هذا النوع من الضعف في المعلومات الأمنية؛ لأنّ الأجهزة الأمنية في هذه الأيام تعتمد كثيراً على الكتابة الورقية والإلكترونية؛ مما يزيد من احتمال الخطأ الكتابي، ويأتي الخطأ أحياناً في صورة ربط المعلومات الأمنية المتعلقة بشخص أو مكان، مع شخص أو مكان آخرين، نتيجة الخطأ في تصميم قواعد البيانات الإلكترونية، أو سوء استخدامها، فيترتب على ذلك اتهام الأبرياء وتبرئة المتهمين، أو تشتت المعلومات المتعلقة بمكان أو شخص، إلى أكثر من موضع؛ فيتسبب ذلك في فقد كثير من البيانات التي بُدلت جهود سابقة في جمعها، ويكثر هذا عند أرشفة المعلومات وفي قواعد البيانات الأمنية. وكثيراً ما يتكرر هذا الخطأ في الأحرف العربية المتشابهة، مثل: (ز، ر، د، ذ، هـ، ة، ..)، أو في الأماكن والأسماء المتشابهة.

## الخاتمة

تمت الإشارة إلى طرف من منهج المحدثين في رد المعلومات أو قبولها، ومن ذلك أنّهم أبدعوا عدداً من العلوم التي تُخدّم هذا المجال، وقسموا المعلومات بأكثر من طريقة، واستخدموا

١- محمد خلف سلامة (٢٠٠٧): لسان المحدثين، ج ٢ ص ٢٢٨

٢- محمد خلف سلامة (٢٠٠٧): لسان المحدثين، المرجع السابق، ج ٢ ص ٢٢١.



كثيراً من المصطلحات التي تُعالج كل حالة من الحالات، سواء كانت في السند أو المتن، أو في ألفاظ التَحْمَل أو توثيق الرجال، أو تسمية الأحاديث بحسب سندها أو صحتها، وقد بذلوا جهوداً كبيرة في تحقيق ذلك.

كما تبين أن هناك إمكانية للاستفادة من هذا المنهج في تطوير الأداء في المعلومات الأمنية وزيادة جودتها، وفي تحسين صناعة القرار المبني عليها.

لا يكفي أن يكون ناقلُ المعلومة ثقةً كي تقبل معلومته، فقد دلت الدراسة على أن هناك معلومات ضعيفة رغم أن ناقلها ثقة، مثل: أن ينقل الثقة عن غير الثقة، أو أن يروي معلومة يخالف بها معلومة أوثق منها، أو أن يكون الثقة قد توهم فنقل معلومات يظن أنها صحيحة وهي ليست كذلك.

إنَّ ما بذله الباحث من جهد في هذا البحث لم يوفِ الموضوع حقَّه، وهو بحاجة إلى كثير من الدراسة والبحث، وقد طرق هذا الموضوع الهام لفتح الطريق أمام الباحثين للخوض فيه واستكمالهِ من جميع جوانبه.

خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها:

### أولاً: النتائج

يمكن تحديد مجموعة من النتائج على النحو التالي:

١- هناك تشابه في كثير من مجالات وآليات العمل في الرواية، حسب منهج المحدثين، وبين المعلومة الأمنية، وفي حال الاستفادة من منهجهم يُمكن تطوير أداء المعلومات الأمنية بشكل ملحوظ.

٢- إنَّ تطبيق منهج المحدثين على المعلومة الأمنية، يلزمه جهد كبير من جانب أجهزة الأمن، وإنَّ كل ما يُمكن إنفاقه من جهد ومال في هذا السبيل، يعدُّ قليلاً مقابل تأصيل العمل الأمني وما يُمكن الحصول عليه من جودة المعلومات وتحقيق العدالة والأمن.

٣- اهتمَّ علماء الحديث بالتأليف في مختلف مجالات الرواية، وفرَّعوا تلك العلوم بحيث لم يدعوا شيئاً يخص الرواية إلا ناقشوه ووضعوا العلم الذي يناسبه ويضبطه.

٤- إنَّ التشابهُ بين علم الحديث وصناعة المعلومات الأمنية لا يعني أن تُسحب قواعد علم الحديث على المعلومات كما هي، فكلُّ منهما خصوصيته التي يجب أخذها في الحسبان، فالحديث يُناقش أمور الدين، والمعلومات الأمنية في أغلبها تُناقش أمور الدنيا؛ كما أن علم الحديث خاص بالمسلمين، في حين أن الأمن خاص بكل المجتمعات،

ومنها المجتمعات العربية التي فيها طوائف متعددة.

٥- لا يزال هذا الموضوع في حاجة إلى كثير من الدراسة، وما توصل إليه الباحث لا يعدو كونه بداية تحتاج إلى جهود المخلصين من الخبراء والمختصين.

### ثانياً: التوصيات

يمكن تصنيف التوصيات في ثلاثة محاور، هي:

#### إدارة المعلومات الأمنية

أ- إلزام الدوائر الأمنية بأن تبنى المعلومة الأمنية من جزأين، السند والمتن، مع الانتباه إلى ضرورة اتصال السند، ابتداء من مصدرها الأول وحتى المصدر الأخير، مع ما يلزم ذلك من طرق تلقي المعلومة ونقلها، مع زيادة الحرص على الالتزام بهذا المنهج كلما زادت أهمية المعلومة وخطورتها.

ب- اعتماد منهج الجرح والتعديل، وذلك بتصميم نماذج تتحدد من خلالها معايير المصادر، وأهمها: العدالة، والصدق، والقدرة على الحفظ والنقل، والانتماء الوطني والقدرة المهنية، والالتزام بالقانون وعادات المجتمع الراسخة وغير ذلك. ولا يقصد بذلك، الإفراط في اختيار المعايير، فإن ما يلزم الحديث النبوي من تشدد قد لا يلزم المعلومات الأمنية.

ت- إذا كان الرجال أو الأشخاص هم رواة المعلومات في السابق، فإن المؤسسات والهيئات تقوم بهذا الدور في زمننا، دون اعتبار للأشخاص الذين يمثلونها؛ لذا يجب أخذ هذا بالاعتبار في كل ما يتعلق بالسند من ضوابط الاتصال والعدالة والجرح والتعديل وغيرها، وذلك بإخضاع تلك المؤسسات والهيئات للتقييم وتحديد درجة الثقة بها أسوة بما يُحكم على الأشخاص.

ث- اعتماد ضوابط وشروط لقبول المعلومات، مثل: اتصال السند، وعدم تعارضها مع معلومات أوثق منها، وخلوها من العيوب التي تقدح بها ويعرفها الخبراء، وتوفر معايير مصادرها التي سبق ذكرها في البند «ب» أعلاه.

ج- على الجهات الأمنية التي تعتمد قائمة معرفة ومتفق عليها للمصطلحات الأمنية والمعلوماتية، أن تقوم بتطويرها مستفيدة من التقسيمات والتفريعات التي عمل بها المحدثون، أما الجهات التي لا تملك مثل تلك القائمة، فعليها أن تضع قائمة لمصطلحات المعلومات وذلك للتعبير عن أنواعها وطرق نقلها ودرجات صحتها وتوثيق مصادرها وأسباب ضعفها وغير ذلك من المصطلحات. وأن يكون لكل مصطلح منها تعريفه

ومفهومه الذي يفهمه العاملون في أجهزة ومراكز المعلومات الأمنية. مع ضرورة تدريب العناصر على فهم المصطلحات والتعامل معها.

ح- لا مانع من قبول المعلومات الضعيفة وحفظها ما لم تكن شديدة الضعف، وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند الحكم واتخاذ القرار، والتحري والبحث عن طرق ومصادر أخرى، وفي هذا تفعيل لدور أجهزة التحري والجمع، فإذا أمكن الحصول على ما يدعمها ويقوّيها يتم ترفيقها إلى رتبة أعلى.

خ- تدريب وتكليف فرق أمنية مختصة تكون مهمتها معالجة المعلومات ومراجعتها من حيث: دقتها واكتمالها وحسن صياغتها وكشف ما وقع فيها من القلب والإدراج، وكذلك صحة ما يرد فيها من أسماء الأشخاص والأماكن والمؤسسات، والتدقيق في (أرشفتها) وربط المعلومات مع ما تتعلق به من أسماء وأماكن وهيئات وغير ذلك.

## ٢- صياغة متن المعلومة

أ- نقل المعلومة دون زيادة أو نقص وذلك بالفصل بين ما هو أصل في المعلومة، وبين وجهات نظر وتفسيرات مصادرها، واعتبار أن الأصل في المعلومة ما كان الحصول عليه بوحدة أو أكثر من الحواس الخمسة، وما عدا ذلك فهو تفسير أو وجهة نظر.

ب- الحذر من خطأ القلب وسوء الترتيب، وذلك بذكر أسماء الأشخاص والهيئات والأماكن الواردة في السند والمتن كما هي، والالتزام بترتيب الأحداث.

ت- استخدام الألفاظ المعبرة عن المعنى بدقة، وتدريب عناصر المعلومات على حسن الصياغة ودقة الكتابة وحسن الاستماع والفهم، وكذلك القدرة على توجيه الأسئلة التي تساعد في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وواضحة وشاملة، فيما لولم يكن ناقل المعلومة الذي يتلقى عنه قادراً على نقل المعلومة متضمنة شروط الصحة والدقة والوضوح والشمول، وغيرها.

## ٣- الحكم على صحة المعلومة

أ- إذا تعارضت معلومة مع معلومة أخرى أوثق منها، ولم يمكن الجمع بينهما أو تفسير التعارض بوجه مناسب، فالصواب تضعيف المعلومة الأقل ثقة. أما إن كان التعارض بين معلومة ضعيفة ومعلومة موثوقة، فالأصل ترك الضعيفة وعدم الانشغال بها.

ب- إذا تبيّن وجود عيب يقدح في المعلومة، بحسب رأي أهل الخبرة والاختصاص، فالأصل اعتبارها ضعيفة حتى لو كان ناقلها ثقة.

- ت- عند الحكم على المعلومة يجب أن تتوفر فيها جميع شروط الصحة التي يحددها جهاز الأمن، وفي حال اختل شرط من شروط الصحة تنزل المعلومة إلى مرتبة أقل، ويتم ردها إذا كان الخلل في شروط أساسية مثل: الصدق في الانتماء الوطني.
- ث- المعلومات الصحيحة لا تتساوى في درجة صحتها، كما لا تتساوى المعلومات الضعيفة في درجة ضعفها، وعلى دوائر الأمن المختصة أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند الحكم واتخاذ القرارات الأمنية.
- ج- لا يجوز اعتبار المعلومة صحيحة لشهرتها بين الناس أو في وسائل الإعلام، فليس كل مشهور صحيحاً.
- ح- لا يجوز اعتبار المعلومة صحيحة لأنها منسجمة مع حقيقة ما؛ لأن المعلومات المنسجمة مع الحقيقة لا تكون صحيحة دائماً، فالحقائق لا يشترط فيها الاستمرار أو التكرار.
- خ- عرض المعلومات الأمنية التي مصدرها وسائل تقنية حديثة، مثل: التسجيل والتصوير، على جهات تقنية مختصة لضمان عدم التزييف أو التزوير قبل الحكم على درجة صحتها.